## قرار رقم ٤٧/٤٦ جيم بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: مطالبة إسرائيل بالإفراج عن العرب المحتجزين لديها؛ التأكيد من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلة؛ إدانة إسرائيل على سياسات الضم والاستيطان التي تتبعها في الأراضي المحتلة وكذلك التدابير ضد الحريات المدنية والتعليمية هناك، ولطردها الزعماء الفلسطينين أ

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠، و ٢٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، و ١٩٨٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، و ١٩٩٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/أكتوبر ١٩٩٠،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراً ٢٣/٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، و٣٣/١٠ باء المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و١٩٧٨ و١٢٢/٢٠ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، و١٩٧٨ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٢٣/٣٠ باء المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٢٣/٣٠ باء المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٨٣/٥ جيم المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و٩٣/٥ جيم المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و١٤/٣٠ جيم المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٤٤/٢٠ جيم المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٤٤/٢٠ جيم المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٤٤/٤٠ جيم المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٤٤/٤٠ جيم المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٤٤/٤٠ جيم المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٤٤/٤٠ جيم المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٤٤/٤٠

وإذ تعرب عن بالغ جزعها وقلقها إزاء الحالة الخطيرة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي ولما اتخذته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من تدابير وإحراءات تستهدف تغيير المركز القانوني والطبيعة الجغرافية والتكوين الديموغرافي لتلك الأراضي،

**وإذ تشير** إلى تقريري الأمين العام المؤرخين في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، و ٣١ تشرين الثاني/أكتوبر، <sup>٢</sup> وإذ تحيط علماً بتقريري الأمين العام المؤرخين في ٩ نيسان/أبريل ٢١،٩٩١ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١،

-

<sup>\*</sup> المصدر: أحمد عصمت عبد الحيد، مقدم، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي. المجلد الرابع: ١٩٨٧-١٩٩١ (بيروت، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥-٢٧٦.

ا \$5/1944، أنظر: "الوثائق الرسمية لحلس الأمن، السنة الثالثة والأربعون، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٨"، الوثيقة \$5/1944.

٢ S/21919و Corr.1؛ أنظر: "الوثائق الرسمية لحملس الأمن، السنة الخامسة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الوثيقة S/21919.

<sup>\*</sup> S/22472؛ أنظر: "الوثائق الرسمية لمحلس الأمن، السنة السادسة والأربعون، ملحق نسيان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٩١"، الوثيقة .S/22472

<sup>.</sup>A/46/441 <sup>1</sup>

وإذ تؤكد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على كل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأحرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧،

1- تقرر أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، تنتهك الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في المرائيل منذ عام ١٩٤٩، وتشكل عائقاً خطيراً أمام الجهود الرامية إلى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، ولذلك فلا صحة قانونية لها؟

٢- تشجب بقوة تمادي إسرائيل في تنفيذ هذه التدابير، وبخاصة إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس،
والأراضي العربية الأُخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

٣- تطالب بأن تتقيد إسرائيل بدقة بالتزامات الدولية وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام الاتفاقية؛ ٦

٤- تطالب مرة أخرى بأن تكف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فوراً عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يُفضي إلى تغيير المركز القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التكوين الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؟

٥- تطلب على وجه الاستعجال إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أن تحترم أحكامها، وأن تبذل كل الجهود لكفالة احترام هذه الأحكام والتقيد ها في كل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأُخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؟ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتما السابعة والأربعين تقريراً عن تن فيذ هذا القرار.

<sup>°</sup> الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، الحلد ٧٥، العدد ٩٧٣.

٦ المصدر نفسه.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: ipsbrt@palestine-studies.org

> يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar\_index.aspx